

Distr.: General
15 April 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ١٠٢ من القائمة الأولية*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لأستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

لعلكم تعلمون أن أستراليا وإندونيسيا قد استضافتا مؤتمرا مهما في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير في مدينة بالي بإندونيسيا للنظر في مسألة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

ونرفق طيه نص رسالة رئيسي المؤتمر، وهما وزير خارجية أستراليا، السيد الكسندر داوونر، ووزير خارجية إندونيسيا، الدكتور حسن ويراجودا.

ونرفق طيه أيضا بيانا صدر عن رئيسي المؤتمر يوجز النتائج الرئيسية للمؤتمر (انظر المرفق الثاني).

ونلتمس تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ماكور ويدودو

(توقيع) جون دوث

الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا

الممثل الدائم لأستراليا

لدى الأمم المتحدة

لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

رسالة رئيسي المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية

تعتبر أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص مشاكل دولية يواجهها العديد من البلدان، بما في ذلك بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فالشبكات الإجرامية المسؤولة عن هذه الأنشطة تقوض قدرة الدول على حماية حدودها وتجعل البلدان التي تمارس فيها أعمالها تتكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية.

ولوضع تدابير تعاونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل مواجهة المخاطر التي تمثلها هذه الأنشطة الإجرامية، استضافت حكومتا أستراليا وإندونيسيا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير في مدينة بالي بإندونيسيا، المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

وخلال هذا المؤتمر، أعاد ثمانية وثلاثون وزيرا أو ممثلا وزاريا من ستة وثلاثين بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تأكيد الهدف المشترك والمصلحة المشتركة لبلدان المنطقة المتمثلة في مكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. وانضموا إلى أستراليا وإندونيسيا اللتان تسلمان بضرورة التعاون في المنطقة لمنع أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والتصدي لها وتقويضها.

وأصدرنا، بوصفنا رئيسين للمؤتمر الإقليمي، بيانا باسم جميع المشاركين يؤكد من جديد التزام المشاركين بالتصدي لمشكلتي تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. ولعلمكم، أرفقنا طي هذه الرسالة نسخة من بيان الرئيسين. ونلتزم بتعميم البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

واتفق المشاركون على عدد من الإجراءات لتعزيز التعاون في ميادين عملية من قبيل إنفاذ القوانين، وإدارة الحدود، وترتيبات العودة لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. وأنشأ المؤتمر الإقليمي فريقين من الخبراء سيعملان على تعزيز التعاون الإقليمي وسيقدمان تقريرا في غضون إثني عشر شهرا إلى اجتماع وزاري سيكرس لمتابعة نتائج المؤتمر الإقليمي. ونعتبر أن نتائج هذا المؤتمر تبدأ مرحلة جديدة من التعاون الإقليمي لمكافحة هذه الأنشطة الإجرامية.

ونرى أن أنشطة متابعة المؤتمر الإقليمي ستكون مساهمة إقليمية قيمة في معالجة مشكلة تعتبر مشكلة دولية في نهاية المطاف. وسنسعى إلى كفالة اعتماد الجهود الإقليمية على الجهود الدولية الحالية وإلى أن تكون مكملة لها لمعالجة هذه القضايا الصعبة.

ونرجو أن تتأكدوا بأن حكومتي استراليا واندونيسيا ملتزمان، في تنفيذ نتائج المؤتمر الإقليمي وأنشطة متابعة المؤتمر، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمجتمع الدولي لوضع نهج متماسك وفعال لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص.

(توقيع) حسن ويراجودا

وزير خارجية جمهورية إندونيسيا

(توقيع) الكسندر داوونر

وزير خارجية استراليا

المرفق الثاني

المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية

بالي، إندونيسيا

٢٦-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

بيان من رئيسي المؤتمر

١ - نحن، وزيرى خارجية أستراليا وإندونيسيا، يشرفنا أن نرأس المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية المعقود في مدينة بالي بإندونيسيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير، بحضور إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/تيمور الشرقية، والأردن، وأفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبالاو، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوتان، وتايلند، وتركيا، وجزر سليمان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسري لانكا، وسنغافورة، والصين، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكمبوديا، وكيريباس، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، وناورو، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، واليابان، فضلا عن المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ومساعد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

٢ - وحضر المؤتمر كمراقبين الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والصليب الأخضر الدولي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٣ - وسلم الوزراء بأبعاد المشاكل التي يطرحها تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، من منظور حقوق الإنسان وأكدوا أن الهجرة غير القانونية تتسع نطاقا وتزداد تعقدا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤ - وأقر الوزراء أن أشكال الهجرة هذه تطرح تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية كبرى وأن الرحلات تتم دون احترام السيادة الوطنية أو الحدود الوطنية.

٥ - ولاحظ الوزراء بقلق أن العديد من أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص تنظمها شبكات إجرامية متورطة في الاتجار في المخدرات، وتزوير الوثائق، وغسل الأموال، وتهريب الأسلحة وغيرها من الجرائم عبر الوطنية. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء احتمال وجود ارتباط بين العناصر الإرهابية وعمليات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وأن هذه الأنشطة تنافس الآن المخدرات من حيث الربحية.

٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم من إمكانية تفويض مهربي الأشخاص والمتاجرين بهم لسيادة القانون في الدول التي ينشطون بها وسلامة الأطر المؤسسية التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٧ - وأكد الوزراء أن أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص أنشطة إجرامية ذميمة تتغذى على آمال الشعوب وتطلعاتها وكثيرا ما تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي أنشطة مربحة تنطوي على قدر يسير من الخطر بالنسبة للمهريين أو المتاجرين، غير أنها تعرض حياة الناس للخطر.

٨ - وسلّم الوزراء أن زيادة المهاجرين غير القانونيين بجميع أنواعهم، بمن في ذلك أولئك الذين يقعون في بلدان المقصد مدة تتجاوز فترة زيارتهم أو أولئك الذين يسعون إلى تجنّب قنوات الهجرة العادية دون اللجوء إلى شبكات التهريب، يشكل خطرا على إدارة برامج الهجرة العادية ويقوض قدرة الدول على حماية حدودها وعلى تنظيم الهجرة وحماية مواطنيها.

٩ - ورأى الوزراء أن على الدول أن توفر، في إطار التزاماتها الدولية وقوانينها المحلية، ما يلزم من الحماية والمساعدة لضحايا المتاجرين بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال منهم.

١٠ - وأكد الوزراء أن بذور ظاهرة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص عديدة ومتعددة الأبعاد، وتنطوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأكدوا من جديد أن الفقر، والفوارق الاقتصادية، والفرص المتاحة في سوق العمل والصراعات هي الأسباب الرئيسية التي تساهم في زيادة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص في العالم. وسلّم الوزراء أن هذه المشاكل ينبغي أن تعالج بصورة تعاونية وشاملة.

١١ - وأبرز الوزراء أنه من الصعب جدا على أي دولة أن تكافح أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص بشكل فعال دون دعم من دول أخرى. وأكد الوزراء أن ثمة مصلحة إقليمية مشتركة أكيدة وهدفا مشتركا يتمثل في التعاون من أجل مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية. وأعربوا عن التزامهم السياسي الوطيد بالاعتماد على الاتفاقات والجهود القائمة

وبتعزيز قدرة الدول على العمل، بصورة جماعية أو فردية، من أجل مواجهة التهديدات التي تمثلها أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، وغيرها من أشكال الهجرة غير القانونية وما يتصل بها من الجرائم عبر الوطنية.

١٢ - وأكد الوزراء أنه على الرغم من أن أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغيرها من أشكال الهجرة غير القانونية تعتبر مشاكل عالمية تهم بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتقتضي جهوداً دولية شاملة، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكنها أن تسهم مساهمة فعالة ومهمة في مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية. وحث الوزراء جميع بلدان المنطقة على التعاون لمكافحة أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص.

١٣ - وسلم الوزراء بالجهود المبذولة حتى الآن على الصعيد الإقليمي لمكافحة أنشطة الشبكات المتورطة في تهريب البشر والاتجار بالأشخاص.

١٤ - وأشاروا إلى أهمية إعلان بانكوك المتعلق بالهجرة غير القانونية وغيرها من بيانات السياسة العامة المماثلة، فضلاً عن الطائفة المتنوعة من المؤسسات والآليات الإقليمية الموجودة في أنحاء العالم التي تمثلها الحكومات المشاركة. ورحبوا بالأعمال الجارية في إطار مشاورات آسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين وبآليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

١٥ - وأشار الوزراء إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات الملحق بها تعتبر صكوكاً دولية تهدف إلى منع أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وتجريمها ومكافحتها. واتفق الوزراء على أنه ينبغي للبلدان أن تبحث فوائد التوقيع والتصديق على الاتفاقية والبروتوكولاتها.

١٦ - وأكد الوزراء التزامهم القوي باتخاذ تدابير تعاونية عملية لمنع أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغيرها من أشكال الهجرة غير القانونية والتصدي لهذه الأنشطة وتقويضها.

١٧ - واتفق الوزراء، رهنا بالقوانين المحلية ووفقاً لظروف كل بلد على حدة، على العمل من أجل:

- وضع ترتيبات أكثر فاعلية لتبادل المعلومات والاستخبارات في المنطقة للحصول على صورة أكمل عن أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغيرها من أشكال الهجرة غير القانونية.

- وتحسين التعاون بين وكالات إنفاذ القوانين لتعزيز الردع ومكافحة شبكات الهجرة غير القانونية.
- وتعزيز التعاون بشأن الحدود وأنظمة التأشيرة لتحسين مستوى كشف الهجرة غير القانونية ومنعها.
- وزيادة وعي الجمهور بوقائع عمليات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص لثني أولئك الذين يفكرون في الهجرة غير القانونية ولتنبيه الأشخاص الذين قد يتعرضون للاتجار، بما في ذلك النساء والأطفال. وتعزيز فعالية العودة كاستراتيجية لردع الهجرة غير القانونية من خلال إبرام ترتيبات مواتية.
- والتعاون من أجل التحقق من هوية المهاجرين غير القانونيين وجنسياتهم في الوقت المناسب.
- ١٨ - واتفق الوزراء على أن من بين الاستراتيجيات الهامة لردع هذه الأنشطة ومنعها القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد وتعزيز قوانين تجرم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص.
- ١٩ - واتفق الوزراء على أن التعاون ينبغي أن يستند على مسلمة مفادها أن لكل دولة حق سيادي ومصلحة مشروعة لوضع وتنفيذ قوانين خاصة بها لمعالجة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص، مما يبرز الطابع غير الملزم للبيان الصادر عن الرئيسين.
- ٢٠ - وسلّم الوزراء بأن المهاجرين غير القانونيين يمكن اعتبارهم مخالفين للقوانين وضحايا في آن واحد. وأدان الوزراء الممارسات اللاإنسانية للمهجرين والمتاجرين وعدم اكتراثهم بالمعاناة الإنسانية.
- ٢١ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على مساعدة بلدان المنشأ على التصدي لأهم الأسباب التي تدفع السكان للهجرة غير القانونية من خلال برامج المساعدة الطارئة، والمساعدة الإنمائية، والدعم المباشر للمشردين ومعالجة مخنة اللاجئين. واتفقوا على ضرورة تقديم دعم دولي لبرامج بناء القدرات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة للبلدان التي توجد بها أعداد كبيرة من اللاجئين. وأكد الوزراء بأنه ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لتشجيع إتاحة مزيد من الفرص عبر قنوات الهجرة القانونية، بما في ذلك الاستفادة من سوق العمل الدولية.
- ٢٢ - واتفق الوزراء على أنه ينبغي للمنطقة أن تحسن قدرتها التقنية على مواجهة التحديات التي تطرحها أنشطة تهريب الأشخاص والاتجار بهم، بما في ذلك النساء والأطفال، وغيرها من أشكال الهجرة غير القانونية. وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم باستنباط تدابير

تعاونية لتعزيز القدرة التقنية لبلدان المنطقة لتمكينها من وضع هياكل قانونية ومن إدراج تدابير أكثر فعالية في السياسات العامة للتصدي لهذه المشكلة.

٢٣ - واتفق الوزراء على إنشاء آلية للمتابعة تشمل عقد اجتماعات مخصصة للخبراء، بمشاركة طوعية من مسؤولين يمثلون كل بلد من البلدان المعنية، لاتخاذ تدابير ملموسة تسمح بتنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي، وتنسيق الإجراءات التي قد تتخذها المنطقة لمكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وغيرهما من أشكال الهجرة غير القانونية وما يتصل بها من جرائم عبر وطنية. وأعرب الوزراء عن تقديرهم للعرض الذي تقدمت به منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للإسهام في آلية المتابعة، وفقا لمجالات اختصاص كل منهما.

٢٤ - وسيقدم الوزراء نتائج اجتماعات الخبراء للنظر فيها في اجتماع لاحق يُعقد في غضون سنة.

٢٥ - واتفق الوزراء على أن أي عملية متابعة لاحقة بعد انصرام فترة الاثني عشر شهرا هذه ستؤول إلى الآليات الإقليمية والدولية القائمة. وسوف تستخدم الآليات الثنائية والإقليمية والدولية القائمة، حسب الاقتضاء، في متابعة التوصيات المعتمدة.

٢٦ - وأكد الوزراء أنه على الرغم من أن المؤتمر لم يعقد لمعالجة قضية اللاجئين بصورة مباشرة، فلا شيء في البيان يهدف إلى الإخلال بالحقوق المشروعة للاجئين الحقيقيين في طلب اللجوء والتمتع به وفقا لاتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة ذات الصلة ودعوا إلى اتخاذ تدابير فعالة لتوفير الحماية بما يتفق مع الالتزامات الدولية لكل دولة، مع منع انتهاك المهرين لاتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية اللاجئين. وأشار الوزراء إلى أنه ينبغي لجميع البلدان، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور وبلدان المقصد المحتملة، أن تساهم في إيجاد الحلول للاجئين مع إتاحة العودة في ظروف إنسانية لأولئك الذين تحققت من أنهم ليسوا لاجئين. وفي بعض الأحوال، يصبح الدعم والتعاون الدوليين لازمين لتكون العودة مستدامة.

٢٧ - وأعاد الوزراء تأكيد تقديرهم الكبير لأعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

٢٨ - وعبر المشاركون على المستوى الوزاري عن شكرهم وامتنانهم لحكومة إندونيسيا لما اتخذته من ترتيبات ممتازة لاستضافة الاجتماع.